



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" البنوك "

استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

آب 2011

قائمة المحتويات :

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (البنوك)
- 4..... مقدمة
- 5..... أهم مؤشرات قطاع البنوك

قائمة الجداول :

- 3..... جدول (1): تعريفات
- 7..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع البنوك الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 8..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع البنوك
- 10..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع البنوك من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 11..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع البنوك من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية :

- 9..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع البنوك
- 12..... الشكل (2): مدخلات قطاع البنوك حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (البنوك)

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما ظهر في جداول المدخلات والمخرجات التي تم بناءها بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع البنوك استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع البنوك في الناتج المحلي الإجمالي 4.26 % .
- بلغت نسبة مساهمة قطاع البنوك في الإنتاج الكلي 2.75 %.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع البنوك 23.87 % ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع البنوك في الصادرات الوطنية 0.96 %.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع البنوك في تعويضات العاملين 7.54 %.
- كان قطاع التجارة أكثر استخداماً لإنتاج قطاع البنوك.
- كان قطاع خدمات الأعمال (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع البنوك نسبة إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع البنوك نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل، أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي المتطور يحسن من كفاءة القرارات المالية، ويوزع الموارد بشكل أفضل، ويضمن إستقرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ويسارع في العوامل المؤدية إلى النمو، كما يوجد علاقة إرتباط قوية بين مستوى التطور المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي لأن خدمات هذا النظام الشاملة في الدفع وتسهيل التجارة وتقديم الإئتمان والإستثمار تسهم في تنشيط الاقتصاد وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة تنموية للقطاع المصرفي، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع المصرفي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

وتشكل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الاقتصاد الأردني جزء الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات كأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع البنوك استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والمتمثل نشاطه في:

- المصارف المركزية.
- الوساطة النقدية الأخرى.
- مؤسسات الاقراض المالي الأخرى.
- الوساطة المالية الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

أهم مؤشرات قطاع البنوك:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 17.83% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع البنوك في الناتج المحلي الإجمالي 4.26% محتلاً بذلك المرتبة 7 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للإقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال 10.28% من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع البنوك المرتبة 2 من على القطاعات الفرعية للقطاع الرئيسي مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 26.73%، والمرتبة 10 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.75%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع البنوك 23.87% ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال محتلاً بذلك المرتبة الثانية.

المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 1.52 % للقطاعات الفرعية لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 98.48 % لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وإحتل قطاع البنوك المرتبة 1 من أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 63.35%, والمرتبة 27 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.96%.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 11.06% لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال و 88.94% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وإحتل قطاع البنوك المرتبة 1 من أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 68.21%, والمرتبة 4 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 7.54%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع البنوك الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81 قطاعاً
الناتج المحلي الإجمالي	7
الإنتاج الكلي	10
الصادرات الوطنية	27
تعويضات العاملين	4

لمصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع البنوك:

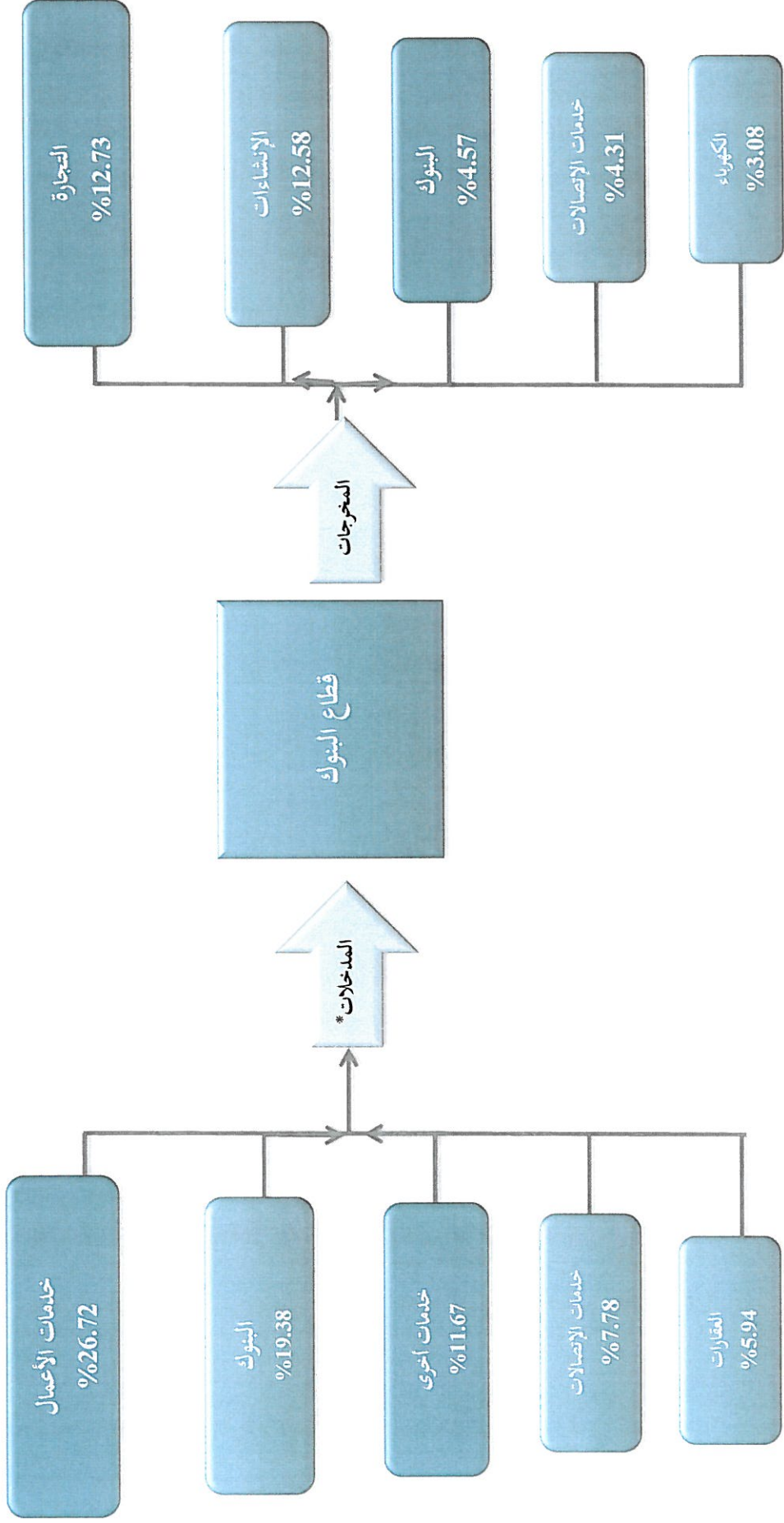
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التجارة	12.73
2	الإنشاءات	12.58
3	البنوك	4.57
4	خدمات الاتصالات	4.31
5	الكهرباء	3.08
6	المنتجات النفطية المكررة	1.81
7	خدمات أخرى	1.78
8	التعليم	1.75
9	خدمات مالية أخرى	1.23
10	العقارات	1.18
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		58.77
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		41.23
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع البنوك. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع البنوك، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج البنوك بنسبة 12.73%، وجاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 12.58%، وقطاع البنوك في المرتبة الثالثة مستخدماً من إنتاج نفسه بنسبة 4.57%. أما قطاع العقارات جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.18%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع البنوك ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 58.77%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 41.23%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع البنوك



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع البنوك من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	خدمات الأعمال	26.72
2	البنوك	19.38
3	خدمات اخرى	11.67
4	خدمات الإتصالات	7.78
5	العقارات	5.94
6	الطباعة والنشر	3.17
7	الكهرباء	3.11
8	الإنشآت	1.95
9	النقل الجوي	1.85
10	التعليم	1.77
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	94.79
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	5.21
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع البنوك. ويلاحظ التباين في النسب بحيث يحتل قطاع خدمات الأعمال المرتبة الأولى بنسبة 26.72 %، وقطاع البنوك (مستهلكاً من إنتاج نفسه) في المرتبة الثانية بنسبة 19.38%. أما قطاع التعليم جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.77%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع البنوك من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الألات الهندسية	2.87
2	صناعة الورق ومنتجاته	1.31
3	الطباعة والنشر	0.61
4	الكهرباء	0.24
5	المنتجات النفطية المكررة	0.12
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		5.21
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		94.79
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى خمس قطاعات اقتصادية أستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع البنوك. وقد احتلت الآلات الهندسية المرتبة الأولى من حيث أكثر السلع استهلاكاً من قبل قطاع البنوك بنسبة 2.87%، وقطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة الثانية بنسبة 1.31%. أما قطاع المنتجات النفطية المكررة جاء في المرتبة الخامسة بنسبة 0.12%.

الشكل (2) مداخلات قطاع البنوك حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

